Route Educational & Social Science Journal
Volume 6(2) ; January 2019

واقع التعليم الابتدائي في العراق وسبل الارتقاء به

The reality of primary education in Iraq and how to improve it

أ.د. قحطان حميد كاظم
كليّة التربيّة الأساسيّة /جامعة ديالى

أ.م.د. صبا حسين مولى
مركز المستنصرية الدراسات العربيّة والدوليّة/ الجامعة المستنصريّة

ملخص البحث

بناء المجتمع يقتضي بالضرورة الإعداد الكامل والمتفاني في بناء الطفل، وبناء بيئته والمحيط الخاص والملائم به ، بما يناسب والطموح الذي تبتغيه الأمم من وراء عمليّة بناء مجتمع يطمح الوصول إلى مرحلة الإعداد النهائي في خلق مجتمع مثالي. فالطفل ركن مهم من أركان الأسرة أولًا، والمجتمع ككل ثانيًا، وعملية البناء الخاصة به، ما هي إلا مسؤوليّة تقع على عاتق الجميع.

ومن هذا المنطق جاءت فرضيّة البحث ليسلط الضوء على واقع التعليم الابتدائي ، فالطفل ركن مهم من أركان الأسرة أولًا، والمجتمع ككل ثانيًا، وعملية البناء الخاصة به ، ما هي إلا مسؤولية تقع على عاتق الجميع. فالمدرسة الابتدائيّة هي النظام التربوي الرئيسي الذي يوفر التربيّة الأساسيّة للأطفال خارج نطاق الأسرة ؛ لذلك ينبغي تعميم التعليم الابتدائي ، وضمان تلبيّة حاجات التعلم الأساسيّة لكل الأطفال، ومراعاة ثقافة المجتمع المحلي واحتياجاته والإمكانات التي يوفرها ، فضلًا عن كون هذه المرحلة هي البدايّة الحقيقيّة لعمليّة التنميّة الشاملة لمدارك الطفل .

وللخروج من هذا الوضع لابد من ثورة في مناهج التعليم ، وتفعيل دور النشاطات اللاصفيّة والدروس التطبيقيّة، للحصول على ملاكات مسلحة بالعلوم العصريّة بما يتيح لها النهوض بالبلد واعماره.

Abstract

Building a community necessarily requires the full and dedicated preparation of the child and the building of his or her own environment and the appropriate environment to suit the aspiration of the nations behind the process of building a society that aspires to reach the final stage of creating an ideal society. A child is an important corner of the family first, society as a whole second, and its own construction process, is only the responsibility of everyone.

After reviewing the reality of education in Iraq, education in order to regain its status should be introduced a number of variables, including: the modernization of educational systems in terms of increasing the adequacy of the teacher, improving curricula and teaching methods, and attention to infrastructure education, and when Iraq reaches the level of universal registration in the education system It has fulfilled its human rights obligations and has also achieved the goals set by the international community under the Education for All policy and will have achieved the most important goal of providing society with generations capable of material and intellectual production and meeting the challenges of the times.

In order to get out of this situation, there must be a revolution in the curricula of education, activating the role of extra-curricular activities and applied lessons, in order to acquire armed cadres of modern sciences in order to promote the country and its reconstruction.

أهمية البحث : تنطلق أهمية البحث على اعتبار أن من يريد التقدم والمدنيّة والحضارة عليه أن يبحث عنها في التعليم، ومن يريد البحث عن الأخلاقيات والفضائل والآداب الحميدة والبحث عن ترسيخ الوحدة الوطنيّة عليه أن يبحث عنها كذلك في التعليم .

فرضيّة البحث : جاءت فرضيّة البحث لتؤكد بأن التعليم الابتدائي هو النظام التربوي الرئيسي الذي يوفّر التربيّة الأساسيّة للأطفال خارج نطاق الأسرة ؛ لذلك ينبغي تعميم التعليم الابتدائي ، وضمان تلبية حاجات التعلم الأساسيّة لكل الأطفال، ومراعاة ثقافة المجتمع المحلي

واحتياجاته والإمكانات التي يوفرها ، فضلًا عن كون هذه المرحلة هي البدايّة الحقيقيّة لعمليّة التنميّة الشاملة لمدارك الطفل . ومن هذا المنطق جاءت **اشكالية البحث** لتسلط الضوء على واقع التعليم الابتدائي ، وهل ساهم بشكل وآخر في تلبيّة احتياجات الفرد ؟ ، وهل للأحداث السياسيّة والاقتصاديّة التي شهدتها الساحة العراقيّة أثر على التعليم ووسائله ؟ ، ومدى تأثير تلك الأحداث على العمليّة التربويّة ، وأهم السبل والمعالجات للنهوض بواقع التعليم .

منهجية البحث: استعمل الباحثان المنهج التاريخي لاستعراض واقع التعليم الابتدائي في العراق، وكذلك استعملا المنهج التحليلي إذ جرى تحليل أهم معوقات التعليم وكيفيّة معالجتها، والارتقاء بالتعليم إلى مستوى يليق بتاريخ العراق وحضارته العريقة .

هيكلية البحث : لتوضيح فكرة البحث ، عرض الباحثان الحقائق التاريخيّة للتعليم منذ تأسيس الدولة العراقيّة عام(١٩٢١م) ومن ثم تناولنا واقع التعليم والمعوقات التي تواجهه، وأثر أحداث عام(٢٠٠٣م) على سير العمليّة التعليميّة .

المقدمة

بناء المجتمع يقتضي بالضرورة الإعداد الكامل والمتفاني في بناء الطفل، وبناء بيئته والمحيط الخاص والملائم به ، بما يناسب والطموح الذي تبتغيه الأمم من وراء عمليّة بناء مجتمع يطمح الوصول إلى مرحلة الإعداد النهائي في خلق مجتمع مثالي. فالطفل ركن مهم من أركان الأسرة أولًا، والمجتمع ككل ثانيًا، وعملية البناء الخاصة به، ما هي إلا مسؤوليّة تقع على عاتق الجميع.

ومن هذا المنطق جاءت فرضيّة البحث ليسلط الضوء على واقع التعليم الابتدائي ، فالطفل ركن مهم من أركان الأسرة أولًا، والمجتمع ككل ثانيًا، وعملية البناء الخاصة به ، ما هي إلا مسؤولية تقع على عاتق الجميع. فالمدرسة الابتدائيّة هي النظام التربوي الرئيسي الذي يوفر التربيّة الأساسيّة للأطفال خارج نطاق الأسرة ؛ لذلك ينبغي تعميم التعليم الابتدائي ، وضمان تلبيّة حاجات التعلم الأساسيّة لكل الأطفال، ومراعاة ثقافة المجتمع المحلي واحتياجاته والإمكانات التي يوفرها ، فضلًا عن كون هذه المرحلة هي البدايّة الحقيقيّة لعمليّة التنميّة الشاملة لمدارك الطفل .

قسم البحث على ثلاثة محاور اهتم الأول منها بإعطاء صورة تاريخيّة عن سير العمليّة التربويّة في العراق منذ تأسيسه وحتى الوقت الحاضر عن طريق انتهاج المنهج الوصفي التحليلي. أما القسم الثاني فجرى فيه تشخيص أهم المعوقات التي تعترض عمليّة التعليم الابتدائي في العراق ، وأشار القسم الأخير الى آليات النهوض بالواقع التعليمي في العراق .

المحور الأول: الاطار التاريخي للعمليّة التربويّة في العراق .

كان التعليم في العهد العثماني الأول(١٥٣٤-١٦٣٨م) مقتصرًا على الجوامع والمدارس والتكايا في بغداد ، ويقول المؤرخ والنسابة العراقي عباس العزاوي بأن هذه المؤسسات التعليميّة تُعدّ ثروة علميّة لا يملكها بلد ولم يكن لأمة نصيب وافر كهذه المدارس في العدد وتكوين الثقافة[١] .

استمرت الأوضاع التعليميّة في العراق في العهد العثماني الثاني(١٦٣٩-١٧٥٠م) على الحالة نفسها ، أي معتمدة على المدارس والجوامع والتكايا التي قامت بدورها بتعليم الخط وبعض التعاليم الدينيّة ، وبصورة عامة لم تدع الحروب والاضطرابات مجالًا للتوسع في بناء المدارس أو الاهتمام بالتعليم بصورة عامة[٢].

وعندما تولى المماليك الإدارة أسسوا مدارس جديدة ، فانتشر التعليم ومن ثم الثقافة العلميّة والأدبيّة ، ومُنحت الكثير من الاجازات العلميّة ، وظهر الكثير من العلماء ، ومن المدارس المشهورة في ذلك العهد المدرسة العادليّة الصغيرة والكبيرة والعليّة ، والسليمانيّة ، ومدرسة الصاغة ، ومدرسة العمار ، ومدرسة سبع أبكار ، ومدرسة رأس القريّة ومدرسة عاتكة خاتون[٣]. وكان

(١). موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين – العهد العثماني الأول ، عباس العزاوي المحامي ، ج٤(١٩٥٣م ،قم)، ص٢٩٠-٢٩١ .

(٢). تاريخ التربيّة والتعليم في العراق وأثره في الجانب السياسي ١٥٣٤-٢٠١١م ، أحمد جودة ، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع ، ج١،(٢٠١٢م ، بغداد)، ص٣٢ .

(٣). المصدر السابق نفسه ، ص٣٢- ٣٣ .

داود باشا (ت ١٨٥١م) يسعى إلى استقلال العراق عن الدولة العثمانيّة ؛ لذا ركن إلى تأسيس مدارس كثيرة ، وحاول ارضاء العلماء لما لهم من أثر في استقرار البلاد[٤].

شهد العراق في مدة حكم الوالي مدحت باشا[٥] (١٨٦٩-١٨٧٢م) نموًا ملحوظاً في حركة التعليم ؛ إذ كان لأعماله الجليلة أثرًا واضحًا في ذلك المجال ، كما أخذ التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير[٦]، ولاسيّما بعد عام(١٩٠٨م) يشهد توسعًا كبيرًا في تأسيس المدارس ، وإرسال البعثات العلميّة مع وجود معاناة أبقت التعليم مقصورًا ومحدودًا ، ولا تتجاوز نسبة المتعلمين في أحسن الأحوال ٩% فقط[٧].

وبعد تشكيل الحكم الوطني في العراق في(٢٣ آب ١٩٢١م) ، سعت وزارة المعارف العراقيّة عن طريق النخبة التي تسنمت مهام الوزارة ومنهم السيد محمد مهدي بحر العلوم والسيد هبة الدين الشهرستاني وغيرهم ، إلى ارساء قواعد وأسس التعليم الصحيحة في البلاد من أجل النهوض والرقي الى مصافي الدول المتقدمة . حيث لم يفوتوا فرصة إلا واستغلوها ليؤكدوا على

(٤). موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين ، المصدر السابق ، ج٦، ص٣٣٣- ٣٣٤ .

(٥).ولد مدحت باشا (أحمد شفيق) في استانبول عام(١٨٢٢م) ، ونشأ في بلغاريا حيث كان والده قاضيًا على بعض نواحيها ، وظهرت نجابة مدحت باشا منذ حداثة سنه فحفظ القرآن الكريم وتعلم اللغتين العربيّة والفارسيّة فضلًا عن لغته الأصليّة التركيّة ؛ لذلك لقب بمدحت نظرًا لذكائه ونجابته ،كما برع في الخط والكتابة الأمر الذي ساعده في العمل ككاتب في مجلس الصدر الأعظم وهو لم يبلغ العشرين من العمر، تميز عن الولاة الذين سبقوه باطلاعه على المشكلات التي عانا منها العراق ، ودراستها ، والسعي لوضع المعالجات والحلول الناجحة لها ، فشهد العراق في مدة حكمة القصيرة نهضة وحركة اصلاحيّة في كافة المجالات . وللمزيد عن نشأته وأثره في تاريخ العراق الحديث، ينظر: العراق في عهد مدحت باشا ١٢٨٦-١٢٨٩هـ /١٨٦٩-١٨٧٢م ، محمد عصفور سلمان ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ،(٢٠١٠، القاهرة)،ص٦٥-٢٣١.

(٦). للمزيد من التفاصيل عن أوضاع التعليم في العراق في أواخر الحكم العثماني ، ينظر: التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٨م، جميل موسى النجار ، دار الشؤون الثقافيّة العامة ،(٢٠٠١م، بغداد) .

(٧). التربية والتعليم ، محمد حسين الزبيدي ، بحث منشور في موسوعة حضارة العراق ، دار الحريّة للطباعة والنشر ، ج١٢،(١٩٨٥م، بغداد)، ص٢٩٥.

أن التعليم من الأُسس المهمة لبناء المجتمع وتطوره[٨]، على الرغم من كل الصعوبات التي واجهوها ؛ بسبب سياسة الانتداب البريطاني وتدخله في شؤون التعليم[٩] . وقد ازدادت أعداد المدارس في العراق في تلك الحقبة بشكل تدريجي ، كما بلغ عدد مدارس البنات في بغداد(٩)مدارس وعدد الطالبات(١٣٠٥)طالبة وعدد معلماتها (٥٩)معلمة[١٠].

اندلعت الحرب العالمية الثانيّة (١٩٣٩-١٩٤٥م) لتخلف نتائج سلبيّة كبيرة في مختلف النشاطات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في العراق ، ونالت مؤسسات التربيّة والتعليم نصيبها من ذلك التدهور فكان ما حدث بمثابة انتكاسة في عمليّة سير التعليم ،حيث اكتنفته "**عقبات كثيرة**" و"**مصاعب جمة**"[١١]، شكلت بمجملها هاجسًا أرق أصحاب السلطة التشريعيّة (النواب)، ولعل أبرز تلك المشكلات تمثلت بنقص الملاك التعليمي ، وقلة المستلزمات المدرسيّة من أبنيّة ومقاعد وكتب دراسيّة ، يضاف اليها سعي السلطات البريطانيّة لاسيّما بعد فشل حركة مايس عام (١٩٤١م) إلى تغيير المناهج الدراسيّة ولاسيّما كتب التاريخ التي لاحظت أن فيها توجه قومي يدعو الى وحدة الامة العربيّة وتحرير أراضيها من السيطرة الاستعماريّة ، وما لها من دور في اثارة الكراهيّة للبريطانيين في نفوس الطلبة حيث اعترف السفير البريطاني في العراق كورنواليس Cornwalles بخطورة هذه المناهج ووصف التعليم "**بانه كان مركزًا للاهتياج الذي يقف ضد بريطانيا** "[١٢]الأمر الذي استجابت له وزارة نوري السعيد

(٨)..التعليم في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥ دراسة تاريخيّة ، غازي دحام فهد المرسومي ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة بغداد: كليّة الآداب،١٩٨٦م) ،ص١١٨-١٢٠.

(٩).للمزيد من التفاصيل عن حالة التعليم في العراق ابان مدة الانتداب البريطاني ، ينظر : تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١- ١٩٣٢، عبدالرزاق الهلالي ، دار الشؤون الثقافيّة العامة ، (٢٠٠٠م ، بغداد).

(١٠).المصدر السابق نفسه ؛ دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر ، صباح مهدي رميض ،دار الثقافة والنشر الكرديّة،(٢٠١٤م، بغداد)، ص٧٨.

(١١). تطور التعليم في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ دراسة تاريخيّة، صالح محمد حاتم عبدالله ، أطروحة دكتوراه،(جامعة بغداد: كلية الآداب ، ١٩٩٤م) ،ص٦٩.

(١٢). تطور التعليم في العراق ، باسمة علوان حسين و فؤاد توما ، مجلة دراسات تربويّة ، العدد السادس ،(٢٠٠٩م ، بغداد)، ص ١٤٧.

السادسة(٩ تشرين الأول ١٩٤١-٣ تشرين الأول ١٩٤٢م) فشكلت لجنة ضمت أشخاصًا من ذوي الاتجاهات البعيدة عن الافكار القوميّة برئاسة المستشار البريطاني هملي Hamley[١٣] لإعادة النظر في المناهج الدراسيّة ، كما عملت الوزارة على الغاء عقود المدرسين العرب من مصريين وسوريين وفلسطينيين خشية إثارتهم للمشاعر القوميّة الأمر الذي زاد من أزمة الشواغر في الملاك التدريسي التي تعاني منها المدارس أصلاً [١٤].

وانطلاقاً من مسؤوليّة وزارة المعارف في الارتقاء بالمستوى الثقافي والخلقي للشعب، ورفع امكانياته العلميّة، عمدت الحكومات المتعاقبة على رفع ميزانيّة المعارف ، بما يتلاءم مع الزيادة المستمرة في نمو السكان ،إلا ان هناك عدة معوقات حالت دون جاهزيّة الوزارة من اكمال جميع متطلبات المؤسسات التعليميّة، لعل أبرزها سوء الأوضاع الاقتصاديّة ، والاجتماعيّة ، والسياسيّة التي مرت بها البلاد[١٥].

ومن الجدير بالذكر إنّ مخصصات ميزانيّة وزارة المعارف كانت تزيد على جميع الوزارات والمؤسسات الحكوميّة الأخرى باستثناء وزارتي الداخليّة والدفاع، الأمر الذي عدّهُ بعض المتخصصين اهتمامًا كبيرًا ومسؤولاً من قبل الحكومة[١٦]. لكن على الرغم من ذلك يمكن القول إنّ الزيادة المطردة لميزانيّة وزارة المعارف م تف بالأغراض الطموحة .

وفي ضوء ذلك ، يعد قانون المعارف رقم(٥٧) لسنة(١٩٤٠م)، من القوانين المهمة في مسيرة وزارة المعارف منذ تأسيس الدولة العراقيّة عام(١٩٢١م) حيث انه أسهم في تثبيت أركان الاستقلال الثقافي للتعليم في العراق، كما إنه يمثل مظهر من مظاهر الاصرار الوطني للعراقيين في رفضهم لأي نوع من أنواع التسلط الأجنبي ،حيث نصت المادة الأولى من القانون:" **إن من**

(١٣). د.ك.و ، الوحدة الوثائقيّة ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم(٣١١/١٩٠٢)، الأنظمة والقوانين ، (١٩٣٨/١/١-١٩٤٢/٣/١٨م).

(١٤). د.ك.و ،الوحدة الوثائقيّة، وزارة العدليّة، مجموعة القوانين والأنظمة (قانون المعارف رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٠م)، ص٣٥٢.

(١٥). للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: المدارس اليهوديّة والإيرانيّة في العراق ، فاضل البراك ، دار الرشيد ، (١٩٨٤م ، بغداد) .

(١٦).العراق من الاحتلال الى الاستقلال ، عبد الرحمن البزاز ، مطبعة العاني ، (١٩٦٧م ، بغداد) ، ص١٥٧.

واجبات وزارة المعارف هي تأسيس المدارس الحكومية وإدارتها ومراقبة المدارس الأهليّة والأجنبيّة وتوجيهها نحو الأهداف العامة التي تسير عليها المدارس الحكوميّة ،وتنظيم شؤون الشباب والعناية بالفنون الجميلة وتشجيع الحركات العلميّة والأدبيّة ونشر الثقافة العامة وازالة الأمية"[١٧].

ويبدو أنّ هذا القانون ضمن الإشراف على كافة المدارس الحكوميّة والأهليّة والأجنبيّة ، إذ كان البعض من هذه المدارس يمارس نشاطات لا تتفق مع مصالح العراق الوطنيّة والقوميّة، كما لم يصادق على القانون الوصي عبد الاله وذلك لعدم ارتياحه لشمول القانون المدارس الأمريكيّة والبريطانيّة ،إلا أن جهود بعض الساسة المتحمسين لفكرة القانون في اقناع الوصي بالعدول عن رغبته اتت ثمارها بعد أن وافق الوصي على المصادقة[١٨].

كما إن الحكومة درست مشروع التعليم الإلزامي في العراق منذ الثلاثينات، وفي عام (١٩٤٦م) قدمت لجنة مختصة (مشروع العشر سنوات) ، وضحت فيه الصعوبات التي تحول دون تعميم التعليم وتطبيق الزاميته والتي من بينها : فقر السكان وعدم استقرارهم ، وضعف تعاون سلطات الدولة الإداريّة والقضائيّة والمتنفذين من الشيوخ والإقطاعيين ، فضلاً عن انعدام تأمين السكن المناسب للمعلمين في القرى والأرياف ، كما قامت الحكومة العراقيّة في عام (١٩٥٦ – ١٩٥٧م) باستدعاء أحد خبراء اليونسكو وهو هيوبرت هندرسن Hubert Henderson ، إذ قدم تحليلاً لواقع التعليم في العراق فيما يخص عدد التلاميذ والمعلمين ، ومعاهد إعداد المعلمين ، والمباني المدرسيّة ، وتمويل التعليم ، ومحتوى الدراسة والكتب ، وفي ضوء

(١٧). تطور البحث التربوي من أجل التخطيط للتعليم الابتدائي في العراق خلال الفترة ١٩٢٢-١٩٧٢م ، محمد سعيد ابو طالب ، دار الكتب والوثائق ، (د.م ، ١٩٧٤م) ، ص٢٧ .

(١٨).تطور التعليم في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ دراسة تاريخيّة ، المصدر السابق ، ص٧٠ .

ذلك التحليل للنظام التعليمي وبيان نواحي القوة والضعف فيه قدم مقترحات لرفع مستوى التعليم وتحسينه من الناحية النوعيّة مع خطة لتعميم التعليم والزاميته[١٩].

ومما يجدر ذكره ، ان الإعلان العالمي حول التربيّة للجميع المادة (٥) نصت على ما يأتي: "**إن المدرسة الابتدائيّة هي النظام التربوي الرئيسي الذي يوفّر التربيّة الأساسيّة للأطفال خارج نطاق الأسرة. ولذلك ينبغي تعميم التعليم الابتدائي وضمان تلبية حاجات التعلم الأساسية لكل الأطفال ومراعاة ثقافة المجتمع المحلي واحتياجاته والإمكانات التي يوفرها**" و"**حاجات التعليم الأساسية**" معرّفة في المادة (١) من الإعلان العالمي ، في حين أن التعليم الابتدائي ليس مرادفاً للتعليم الأساسي، فإن هناك تطابقًا وثيقًا بين الاثنين . وبهذا الخصوص، تؤيد اللجنة الموقف الذي اتخذته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف): "**يُعد التعليم الابتدائي أهم عنصر من العناصر المكونة للتعليم الأساسي**" وكما جاء في المادة ١٣(أ)، فإن للتعليم الابتدائي له خاصيتين مميزتين هما أنه "**إلزامي**" و"**متاح مجانًا للجميع**"[٢٠] .

وينص الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥م) في المادة (٢٩/ أولًا/ب) "**تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وترعى النشىء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم**" . كذلك النقطة (ثانيًا) من المادة نفسها " **للأولاد حق على والديهم في التربيّة والرعاية والتعليم**"[٢١].

تمثل المرحلة الابتدائيّة في جميع دول العالم قاعدة وبداية سلم التعليم، وكلما كانت القاعدة قوية وراسخة كلما كان البناء قويًا، وتمكن أهمية المرحلة في أنها البداية الحقيقية لعملية التنميّة الشاملة لمدارك الطفل. ومع ذلك أن هذه المرحلة كانت تحتل المرتبة الثانيّة بعد المتوسطة والثانويّة خلال الستينيات من القرن العشرين ، وسبب ذلك الاعتقاد بضعف العلاقة بين التعليم الابتدائي وخطط التنمية، ولبروز أهمية

(١٩). الآثار الاجتماعيّة للحرب العالمية الثانيّة على العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، رشا هشام جميل العاني، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد: كليّة التربيّة – ابن رشد ، ١٩٩٩م) .

(٢٠). نحو استراتيجية جديدة للتعليم في العراق ، مسارع الراوي، مطبعة التقدم ،(١٩٧٤م ، القاهرة) ،ص٣٢.

(٢١).ينظر ا:لموقع الرسمي لمجلس القضاء الأعلى العراقي: https://www.hjc.iq/view.77

التعليم الابتدائي على قمة الأسبقيات وتغير النظرة له، تعالت الأصوات بين المختصين لإيجاد صيغة جديدة للتعليم الابتدائي هي صيغة التعليم الأساسي[٢٢].

وتعرف وثيقة سياسة التعليم المرحلة الابتدائية بأنها " **القاعدة التي يرتكز عليها إعداد الناشئين للمراحل التالية من حياتهم ، وهي مرحلة عامة تشمل أبناء الأمة جميعاً لغرز الاتجاهات السليمة، والخبرات، والمعلومات والمهارات**" وهي الخطوة الأولى التي تمكن الطفل القيام بها للوصول إلى النجاح و من أهدافها : تزويده بالقدر المناسب من المعلومات في مختلف الموضوعات ، وتنمية المهارات الأساسيّة المختلفة ولاسيّما المهارة اللغويّة ، والمهارة العدديّة والمهارات الحركيّة ، وتربيّة ذوقه البديعي، وتعهد نشاطه الابتكاري ، وتنمية تقدير العمل اليدوي لديه ، وتنمية وعيه ليدرك ما عليه من واجبات وماله من الحقوق في حدود سنه وخصائص المرحلة التي يمر بها ، وغرس حبه لوطنه والإخلاص لأولياء أمره ، وتوليد الرغبة في الازدياد من العلم النافع والعمل الصالح ، وتدريبه على الاستفادة من وقت فراغه، والقضاء على الأمية في المجتمع وإعداد الطالب لما يلي هذه المرحلة من مراحل حياته[٢٣].

ووفقًا لقانون التعليم الإلزامي رقم(١١٨)لسنة(١٩٧٦م)، والذي يشمل الفئة العمريّة من(٦-١١) سنة، والذي لا يزال ساري المفعول إلى اليوم ، يمثّل التعليم الابتدائي اللبنة الأولى للتعليم الصحيح كونها المرحلة التي تتشكّل فيها المكونات الأساسيّة لشخصية الطفل، بل تتأسس خلالها الملامح المستقبليّة لشخصيته، وهي من أخصب أوقات التلقي والتأثير لديه، وهي المرحلة المثالية لغرس الخصال الجميلة فيه، في هذه المرحلة يتسم بها الطفل بالقدرة المذهلة على التلقي والاكتساب، وسيكون سلاحهم الأول ضد الأمية، وهي الأساس لكل مراحل التعليم اللاحقة ، وهي التي تعطي التلاميذ الثقة في مواصلة تعليمهم، بل التفوق في التعليم، وان يكون فرصة للعثور على عمل مناسبة لهم ويصبحون أعضاء نافعين في تطوير المجتمع[٢٤].

---

(٢٢). التعليم والتنميّة الاقتصاديّة ، مصدق جميل ، دار الرشيد ،(١٩٨١م ، بغداد) ،ص٦٦.

(٢٣) . موقع منهل الثقافة التربويّة الالكتروني على الرابط : https://www.manhal.net/art/s/12262

(٢٤).التعليم والتنميّة الاقتصاديّة ، المصدر السابق ، ص٦٧.

ومما تجدر الإشارة إليه ، فقد أمتلك العراق في السبعينيات من القرن العشرين بحسب تقرير منظمة اليونسكو[٢٥] نظام تعليمي من أفضل أنظمة التعليم في المنطقة ، قدرت نسبة المسجلين فيه بالتعليم الابتدائي ما يقارب(١٠٠%) مقارنة بأعداد الأطفال في سن التعليم الابتدائي، وحسب تقرير المنظمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم عام(١٩٧٣م) فأن معدل التسرب في التعليم الابتدائي قد هبط في العراق إلى ما يقارب(٥%) بين الصف الأول والخامس الابتدائي، وكان هذا أوطأ معدلات تسرب في الدول الناميّة . ثم نال العراق في نهاية السبعينيات جائزة اليونسكو على حملة محو الأميّة. وقد ساهمت في ذلك الطفرة الماليّة المتحققة من العوائد النفطيّة والتي وسعت من حجم الإنفاق على التعليم، وكذلك الدور الكبير والمتميز الذي أدته الحركة الوطنيّة في التعبئة لنشر التعليم والثقافة في صفوف أبناء المجتمع وتعزيز الدور التعبوي عبر نشاطها وصحافتها العلنيّة، ولاسيّما في ميدان محو الأمية، ونقل تجارب الشعوب العالميّة عبر صحافتها اليوميّة وخلق المزاج العام الملائم لتنفيذ ذلك[٢٦].

تدهور وضع التعليم في العراق ما بعد فترة حرب الخليج الأولى(١٩٨٠-١٩٨٨م) ، فانحسرت نسبة المشاركين في منظومة التعليم ، كذلك قلت نسبة الدعم الحكومي لهذا القطاع. ونظراً لتلك الأسباب توجه العديد من الأطفال العراقيين إلى مجال العمل ، وبعد عام (٢٠٠٣م) ، أصبح النظام التعليمي في العراق يضم ما يقارب ال (٦) ملايين تلميذ ما بين فترة الحضانة حتى الدرجة الـ ١٢ ، بالإضافة إلى ما يقارب الـ (٣٠٠,٠٠٠) معلم و إداري. وما يزال التعليم في العراق إجباري حتى إكمال المرحلة الابتدائيّة ، بعدها يخير الطلبة لإكمال دراستهم على

(٢٥). منظمة تابعة للأمم المتحدة .

(٢٦). رؤية مستقبلية للتعليم في العراق ، سنان محمد ، موسوعة الرشيد ، اضيف بتأريخ (٢٩/ ٣/ ٢٠١١م) . ينظر الموقع الالكتروني :

http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/cescr-gc13.html

حسب نتائجهم في الاختبار العام. بالرغم من وجود خيار التعليم المهني في منظومة التعليم العراقيّة ، لكن القليل من الطلاب يختارونه نظراً لرداءة النوعيّة التعليميّة المقدمة فيه [٢٧].

وفي عام(٢٠٠٥م) ، ونظراً لكثرة العوائق والتي منها الاضطرابات الأمنيّة، وضعف النظام المركزي الحكومي ، وقلة الاعتماديّة على قدرات المدرسين والإداريين ، أدت إلى صعوبة تحسين النظام التعليمي العراقي في فترة ما بعد الغزو الأمريكي للعراق عام(٢٠٠٣م)[٢٨].

المحور الثاني: المعوقات التي تعترض عملية التعليم الابتدائي في العراق

تدهور التعليم في العراق نتيجة الحروب(١٩٨٠-١٩٩١م) ، والحصار الاقتصادي (١٩٩٠-٢٠٠٣م) ، والاحتلال الأمريكي عام(٢٠٠٣م) وتداعياته السياسيّة ، والاقتصاديّة والاجتماعيّة ، التي من أبرزها تدمير مؤسسات الدولة وبنيتها التحتيّة ، وحل المؤسسة الأمنية والعسكريّة ، وتجميد أغلب الأنشطة الاقتصاديّة لاسيّما في قطاعات الزراعة والصناعة..، وشيوع الطائفيّة ، واعتماد المحاصصة في مختلف مفاصل الدولة الرئيسة والمهمة ومنها مؤسسات التربيّة والتعليم ، واستمرار أعمال العنف والإرهاب طيلة السنوات التي أعقبت الاحتلال ، وما سببته من استنزاف للموارد الماليّة والبشريّة ، وقد ألحق أفدح الإضرار بقطاع التربيّة والتعليم، فقد حول العنف ، وانهيار البنيّة الأساسيّة في المدارس، والنزوح الكبير للتلاميذ والمدرّسين العديد من المدارس العراقيّة الى انقاض مزدحمة كريهة الرائحة مما يعرض للخطر مستقبل ملايين الأطفال ممن حُرموا للعديد من الأسباب من استمرار التعليم والدراسة. وتشير إحصائية نقابة المعلمين العراقيين في نهاية عام(١٩٩٧م) إلى ترك آلاف المعلمين عملهم في المدارس الابتدائيّة والثانويّة بسبب الوضع الاقتصادي المتردي لهؤلاء المعلمين، ولسد الفراغ المريع الذي خلفوه ورائهم ، فبادرت كليات التربيّة وتحت باب (**تحدي الحصار**) بفتح دورات سريعة أمدها ثلاثة أشهر

([٢٧]). المصدر السابق نفسه .

([٢٨]). المركز الوثائقي والمعلوماتي ، ملف تخصصي : التعليم في العراق ، شبكة النبأ المعلوماتية . ينظر الموقع الإلكتروني : https://annabaa.org/arabic/education/15379

لخريجي المدارس المهنيّة والعاطلين عن العمل من خريجي المدارس الثانويّة وبمبالغ بسيطة لتخرجهم بعد ذلك معلمين للجيل الجديد[٢٩].

وقد أدى النقص الحاصل بعدد المعلمين إلى شيوع ظاهرة النجاح المدفوع الثمن ، فقد أستغل الكثير من مديري المدارس هذا النقص وقاموا بالتلاعب بقوائم النجاح للطلاب وتحت شعار (**ادفع تنجح**) ، والصحافة العراقيّة زاخرة بالكشف عن هذه الحالات ،كما انتشرت ظاهرة التدريس الخصوصي بين الأهالي سواء في التدريس الابتدائي أو الإعدادي وهي حالة جديدة تمامًا على المجتمع العراقي المعروف برصانة أساليبه التربويّة والعلميّة ، ووصل الحال بعد عام (٢٠٠٣م) إلى قتل الكثير من الملاكات التعليميّة في المدارس والجامعات العراقيّة[٣٠].

من أهم الأهداف التي تطبق على المناهج وعلى التعليم بصوره عامه، حسب تقسيم الخبراء ثلاث أنواع من الأهداف المعرفيّة والوجدانيّة والنفس حركيّة ، ولكي يكون أي منهج متكامل يجب أن يحوي على هذه الأهداف مجتمعه بصوره متساوية.لكن الدراسات أثبتت بأن النظام التربوي في العراق يؤكد على الجانب المعرفي فقط من دون الاهتمام بالجوانب الأخرى التي تتعلق بالتقدير ،والشعور ،والمهارات اليدوية والحركية، وتفوق الجانب المعرفي في هذه الأهداف عند تطبيقها بنسبه تصل الى أكثر من(٩٠%) وعلى الرغم من خطورة هذه النسبة إلا أن وزارتي التربيّة والتعليم العالي بقيتا عاجزتان عن اجراء تعديل محوري بهذا الخصوص[٣١] .

ويمكن القول ان من أهم أسباب عدم الالتحاق بالمدارس: الحروب ، والحصار ، ودوامة العنف ، والتي مازالت تدور، و تهجير ملايين العراقيين، ما دفع الكثير من أبناء العائلات الفقيرة

(٢٩). التعليم في العراق ، بيت الحكمة ، قسم الدراسات الاجتماعيّة ، ط١ ،(٢٠١١م ، بغداد) ، ص١٥٥ .

(٣٠).تصف منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة التعليم في العراق بـ"**المتخلف**" وتؤكد قتل ما لا يقل عن(٢٨٠) أكاديمي عراقي على يد المسلحين بعد عام (٢٠٠٣م) . ينظر: جريدة المدى ، بغداد ، الاثنين (٢٥ آذار ٢٠١٤م).

(٣١). التعليم في العراق المشاكل والحلول ، حسين علي الحمداني. ينظر الموقع الإلكتروني :

https://www.iasj net/iasj?func=fulltext&aId=55668

إلى تـرك الدراسـة والبحـث عـن عمـل ؛ لتـوفير لقمـة العـيش، فضـلًا عـن عـدم تـوفر الحمايـة اللازمـة للأكـاديميين والأسـاتذة والمعلمـين والمؤسسـات التعليميـة، وعـدم تفعيـل قـانون التعلـيم الإلزامـي ، وعـدم تفعيـل (**الحصـر السـنوي**) الـذي يجـب أن تقـوم بـه إدارة المدرسـة قبـل بدايـة الـدوام في رقعتهـا الجغرافيّـة ، يـزاد علـى ذلـك عـدم متابعـة غيابـات الطلبـة في المـدارس ومتـابعتهم مـن قبـل إدارة المدرسة عن طريق أولياء الأمور وباعتماد أساليب الترغيب والترهيب[٣٢] .

المسـتوى المتـدني للأسـاتذة والمعلمـين الـذين كـانوا بـدورهم ضـحية للسياسـات البائسـة الـتي انتهجـت سـابقاً في التـدريس ، ومـنح الـدرجات والشـهادات والتقيـيم والوظـائف ، وقلـة عـدد الـدورات التدريبيّـة للمعلمـين وتـأهيلهم تربويًـا ، وضـعف المنـاهج الدراسـيّة، وتـدنّي وتـدهور طـرق ووسـائل التعلـيم والتربيّـة ، وعـدم وجـود الباحـث أو الباحثـة الاجتماعيّـة في المـدارس ؛ لغـرض توعيـة الطـلاب والطالبـات ولاسـيّما الفتيـات في عمـر الدراسـة الابتدائيّـة، وكثـرة أعـدد الطلبـة في الصـف الواحـد، ممـا يجعـل الطفـل يعـزف عـن الحضـور لعـدم رغبتـه بـالتعليم ، وعـدم الاسـتفادة مـن المعلـم، وانعـدام وجـود مـدارس قريبـة مـنهم ، أو أن معظـم المـدارس بناياتهـا ومسـتلزماتها غـير نظاميّـة ، وقسـم منهـا لازالـت طينيّـة وأخـرى في الكرفانـات ، والمفـروض أن تكـون المـدارس ببنايـات جديـدة ، ومسـتلزمات حديثـة، وسـاحات لعـب متطـورة لكـي تجـذب الطلبـة وتـريحهم في الـدوام ، حيـث أن هنـاك مـدارس ذات ازدواج ثنـائي وثلاثـي ورباعي .فضـلًا عـن تخلـي الآبـاء عـن التزامـاتهم ومسـؤولياتهم تجـاه أبنـائهم بسـبب الطـلاق وتفكـك العائلـة، أو القسـوة في التعامـل مـع الأبنـاء أو ضـعف الـوعي الأبـوي بأهميـة تعلـيم الأبنـاء. يـزاد علـى كـل ذلـك الأسـباب الاقتصـاديّة ولاسـيّما قلّـة الدعم الحكومي للتعليم[٣٣].

(٣٢).المصدر السابق نفسه .

(٣٣). المؤسسة التعليميّة ودورها في نشر الثقافة ، مقال منشور على موقع مركز العراق للدراسات . ينظر الموقع الإلكتروني : https://www.iraq

وأهم مشكلات التعليم في العراق هو غلبة المواضيع النظريّة على المواضيع التطبيقية والعمليّة الأمر الذي يؤدي الى تخرج كوادر أكاديميّة تدور في فلك الثقافة التقليدية ولا تستطيع الانتفاع بما تعلمته عمليًا في مجال العمل[٣٤].

وتراكمت المشكلات التي شهدها التعليم مع الدمار الذي تعرضت له أعداد كبيرة من الأبنية المدرسيّة خلال الغزو الأمريكي للعراق في عام(٢٠٠٣م)، وفي هذا الصدد كشف تقرير للبنك الدولي حول التقديرات المشتركة لإعادة البناء والأعمار في العراق والذي صدر في (تشرين الأول٢٠٠٣م) بأن تكلفة ترميم المباني الدراسيّة في العراق يقدر بـ (٤,٨) مليار دولار في المدى القصير والمتوسط بدون حساب نفقات التشغيل والصيانة... وظهرت حملات لإعادة الحياة لبعض الأبنيّة المدرسيّة لكن تلك الحملات لم تكن بمستوى واقع الحاجة الملحة والضروريّة، إذ تمثلت بتغييرات شكلية كالقيام بطلاء جدران مدارس هي بحاجة إلى ترميم كامل مما طبع الكثير من حملات إعادة الأعمار بسمة الفساد وهدر المال العام[٣٥]. وبقي التعامل مع قطاع التعليم مثله مثل بقية القطاعات في العراق يواجه صعوبات شتى تخص ضعف التنظيم والتخطيط، وجاء التقرير الوطني الشامل لجمهوريّة العراق الصادر عن وزارة حقوق الإنسان العراقيّة ليكشف بأن الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم بالمقارنة مع الناتج الإجمالي زاد من (٠,٥%) في عام(١٩٩٧م) إلى(٢,٦%) في عام(٢٠٠٦م). وخلال هذه السنة وبالتحديد وما تلاها شهد العراق أعمال عنف مسلحة درجت حينها تحت بند ما يسمى بـ"**الحرب الطائفية**" ، ومع تفاقم صعوبات الوضع الاقتصادي ، وخلل الوضع الأمني ، وحالات التهجير القسري، ألقت كل تلك العوامل بضلالها سلباً على واقع التعليم في العراق.ومع مرور السنوات تفاقمت المشكلة جراء التعامل معها بعين مجردة من الواقعيّة والجديّة حيث كشف تصريح لوزارة التربيّة العراقيّة في عام(٢٠٠٩م) عن وجود(٦٦٩٠) مدرسة بحاجة إلى ترميم، منها (٣٤٦٩) مدرسة بحاجة إلى ترميم جزئي و (٢٧٢١) مدرسة بحاجة إلى ترميم كلي، أما المدارس غير الصالحة للاستعمال فهي(١٨٧٩) مدرسة ، ونوه التصريح إلى وجود حاجة فعلية لـ (١٦,٠٠٠) مدرسة مع التأكيد بأن حملات الإعمار التي تشهدها البنيّة التحتيّة لقطاع التعليم غير كافية ، وفي ظل الحاجة إلى

(٣٤). التعليم في العراق ، المصدر السابق، ص ٦٦ .

(٣٥). مستقبل المدرسة ومدرسة المستقبل ، بديع محمود مبارك ، (٢٠٠٩م ، بغداد) ، ص١٥٤.

الأبنيّة المدرسيّة تعرضت الكثير من المدارس إلى حالات من اكتظاظ الصفوف وسط حاجة تلك المدارس إلى الأثاث جراء النقص الكبير فيه[٣٦].

وبدأت تصريحات المسؤولين مع مرور الوقت تكشف عن وجه الحقيقة، إذ ذكرت وزارة العلوم والتكنولوجيا في العراق بأن ما تحقق على مستوى البنيّة التحتيّة في قطاع التعليم، ضئيل جداً، إذ لم يسجل أي تغيير كما كان يتوقع حتى البرنامج الموضوع لبناء المدارس لم يتحقق، وإلى أن المسؤولين عن وزارتي التربيّة والتعليم العالي والبحث العلمي، يفضلون أن يتم إحالة موضوع وضع خطة للقطاع التربوي أو إعداد استراتيجية للتعليم الجامعي إلى المستقبل. وأستمر واقع التعليم على هذا المنوال ليشير صراحة تقرير خطة التنميّة الوطنيّة التي أعدتها وزارة التخطيط العراقيّة للمدة من(٢٠١٠-٢٠١٤م) وفي فقرة تتعلق بمجال التحديات الاجتماعيّة بأن قطاع التعليم لا زالت مؤشراته ذات دلالة غير ايجابيّة باتجاه تطوره وتطور مدخلاته ومخرجاته، فالبيانات تؤشر على وجود عجز كبير في أعداد المدارس ، وارتفاع نسب المدارس ذات الدوام المزدوج والثلاثي ، ووجود المدارس الطينيّة التي لا تصلح للعمليّة التعليميّة ، ناهيك عن انخفاض معدل الالتحاق بالمدارس بنسبة تصل إلى(٨٥ %) للذكور و (٨٢ %) للإناث[٣٧] .

المحور الثالث: سبل النهوض بالواقع التعليمي

وعن آليه النهوض بالواقع التعليمي ، يمكن اتخاذ عدة إجراءات منها :-

أولًا: إنّ المشكلة التعليميّة هي متفرعة عن المشكلة الثقافيّة التي هي الأصل، بمعنى أن جوهر المشكلة التعليميّة وعمقها، يمتد ويرجع إلى أساسيات المشكلة الثقافيّة.

ثانيًا: ان كون المشكلة في جوهرها وعمقها لها طبيعة ثقافيّة، فهذا يعني أن المشكلة من حيث الأساس ترتبط وتتصل بالمجتمع، وليس بالمؤسسة التعليميّة فحسب ، وبالتالي لابد من النظر لهذه المشكلة في داخل المجتمع، وليس في حدود المؤسسة التعليميّة.

(٣٦) . المصدر السابق نفسه .

(٣٧). التعليم في العراق ، المصدر السابق ، ص ١٦٦.

ثالثًا: إن أي بحث في معالجة المشكلة التعليميّة، لابد فيه من الالتفات إلى الإطار الثقافي المتصل بهذه المشكلة، وتكوين المعرفة بطبيعة مشكلتنا الثقافيّة في مجالنا الاجتماعي[٣٨].

وحين نريد أن نؤكد صحة ما ذكرناه فإن بإمكاننا أن نلمس أثر المشكلة الثقافيّة على مختلف أبعاد ومكونات العملية التعليميّة ، بما في ذلك المناهج والمعلمين والطلاب.

فعلى مستوى المناهج، نلمس أثر هذه المشكلة في التبسيط الشديد الذي تتصف به مناهجنا، وبالذات مناهج المرحلة الابتدائيّة، وكأنها وضعت لكي تناسب البيئات البسيطة من ناحية الفهم والإدراك والذكاء، ونلمسها كذلك في الميل الشديد إلى الماضي، وفي قوة حضور التراث بطريقة لا تخلو من مبالغة ، ونقصد بالتراث المنتج الفكري الإنساني [٣٩].

وعلى مستوى المعلمين، نلمس أثر المشكلة الثقافيّة في ضعف التكوين الثقافي لقطاع كبير من المعلمين، بالشكل الذي يجعل هؤلاء يتقيدون حرفيًا بالمادة العلميّة، ولا يقدموها بشرح ناضج تمتزج فيها المعرفة بالثقافة، والعلم بالتربيّة، وبسبب هذا الضعف في التكوين الثقافي، فإن المعلم لا يظهر أمام الطلاب، وحتى في رؤيتهم له، بشخصية المعلم المربي والمثقف، والذي كاد أن يكون رسولا[٤٠].

أما على مستوى الطلبة، فإن أثر المشكلة الثقافيّة، هي أكثر وضوحًا، حيث نرى أن قطاعًا كبيرًا من الطلبة الذين يلتحقون بالتعليم، وهم لا يحملون معهم أية خلفية ثقافيّة، ويضلون لزمن غير قصير، على هذا الضعف بدون أي تغيير جوهري، والمدهش في الأمر أن الكثير من هؤلاء يحملون معهم هذا الضعف الثقافي، إلى ما بعد تخرجهم من الجامعات. في حين أن المفترض في الطالب الجامعي أو المتخرج من الجامعة، أن يكون مثقفًا أو صاحب ثقافة أو تأهيل ثقافي، بعد هذا الزمن غير الطويل نسبيًا، من التعليم الذي يعد كافيًا بالتأكيد في البناء العلمي، والتكوين الثقافي في شخصية الطالب[٤١] ؛ ولهذا يمكن القول أن مشكلة التلقين والحفظ في التعليم ، ترجع إلى هذا الضعف الثقافي عند المعلمين ، وعند الطلاب على حد سواء .

([٣٨]) . المصدر السابق نفسه ، ص ١٦٦.

([٣٩]) . المصدر السابق نفسه .

([٤٠]). مستقبل المدرسة ومدرسة المستقبل، المصدر السابق ، ص١٥٥.

([٤١]) . التعليم في العراق ،المصدر السابق ، ص ١٦٧.

لهذا كان ينبغي أن تلفت المشكلة التعليميّة، النظر إلى طبيعة المشكلة الثقافيّة في مجالنا الاجتماعي، وإذا أردنا البحث عن معالجات جذريّة وعميقة وبعيدة المدى لهذه المشكلة التعليميّة، فعلينا أن نجعل من الثقافة والإطار الثقافي، مدخلاً للنظر ، والتحليل والاستشراف ، والتأكيد على أهمية المدرسة ، وحث الإنسان العراقي وخاصة الأميين منهم بتحمل التزاماتهم ومسؤولياتهم وذلك بإرسال أولادهم وبناتهم إليها، وتفعيل قانون التعليم الالزامي.

وقيام وزارة التربيّة وباقي مؤسسات الدولة بتوفير مقعد دراسي لكل طفل ؛ وذلك ببناء المدارس ، وتجهيزها بكافة المستلزمات الصحيّة والنفسيّة ، والمناهج المتطورة لتكون بيئة صحيّة لجذب الأطفال، وتوفير الملاك التدريسي الملائم وتطويره على الدوام وذلك بفتح دورات لمتابعة الجديد في التربيّة والتعليم ، واستعمال الوسائل والطرق الحديثة فيها، وتوفير ميزانية كافية للقيام بهذه المهام ، والتخطيط والإرشاد في كيفية صرفها، وإنشاء مدارس لمختلف المعوقين وتصنيفهم وفقًا لدرجة وطبيعة إعاقتهم، كما هو معمول فيه في دول العالم المتحضر، وإتاحة الفرصة لهم للحصول على قدر من التعليم والتربيّة والتي تنسجم مع قدراتهم العقليّة والجسديّة، ومنع تحولهم إلى أميين بالمطلق[٤٢].

والأسرة هي البيئة الأولى التي ينشأ بها الطفل وينمو، وتُعد المدرسة البيت الثاني للطفل ومعلميهم كأولياء أمورهم فيها ، وتختلف بيئة المدرسة عن بيئة الأسرة ، فالأسرة جماعة أوليّة تحيط الطفل بالاهتمام والرعاية الزائدة ، والتلبية السهلة للحاجات ، والاعتماد على الوالدين في كثير من الأمور. فالعلاقات السائدة في الأسرة تتميز بالمواجهة والعمق والاستمرار، أما المدرسة فهي جماعة ثانويّة، العلاقات فيها ليست على الدرجة نفسها من العمق والحرارة والاستمرار الموجودة في الأسرة[٤٣].

إنّ ارسال الأطفال الى تعليمهم الابتدائي هي المسؤولية الأساسيّة لأولياء أمورهم. فإذا كانوا يهتمون بمستقبل أطفالهم فعليهم استعمال كل الوسائل لتقديم هذا الحق لأطفالهم. كما إن التعاون بين المنزل والمدرسة أمر ضروري وحتمي، وهو السبيل إلى حل المشكلات أو الصعوبات التي تواجه الطالب ؛ إذ لا تتمكن المدرسة من تحقيق رسالتها والقيام بمهامها التربويّة التعليميّة دون تعاون الأسرة معها، ومتابعتها لما تقوم به المدرسة، وبالتالي إن الأسرة والمدرسة

(٤٢) . مستقبل المدرسة ومدرسة المستقبل، المصدر السابق ، ص١٥٦.

(٤٣) . المصدر السابق نفسه .

يهتمان بمصلحة الطفل، ويحرصان على تقديم المفيد والنافع له ؛ لذا واجب التعاون والتكامل بينهما لما فيه مصلحة التلميذ والمجتمع(٤٤).

الخاتمة

واجه التعليم الابتدائي في العراق صعوبات كثيرة ، منذ تأسيس الدولة العراقيّة عام (١٩٢١م) وحتى يومنا هذا ؛ إذ أثرت كثرة الحروب ، والصراعات الداخليّة ، والاحتلالات الأجنبيّة ، والحصار الاقتصادي، وضعف الوعي الاجتماعي والثقافي ، وقلة التخصيصات الماليّة ..، على نسبة المتعلمين ولاسيّما في المرحلة الابتدائية، ووصل التعليم في العراق في عقد السبعينيات من القرن الماضي قمة الهرم من حيث تحسن مستوى التعليم الابتدائي فيه كمًّا ونوعًا.

بعد استعراض واقع التعليم في العراق، فأن التعليم فيه لكي يستعيد مكانته يجب الأخذ بجملة من المتغيرات منها : تحديث النظم التعليميّة من حيث زيادة كفاية المدرس، وتحسين المناهج وطرق التدريس، والاهتمام بالبنيّة التحتيّة للتعليم ، وعندما يصل العراق إلى مستوى التسجيل الشامل في نظام التعليم فانه يكون قد حقق التزاماته في مجال حقوق الإنسان ، ويكون قد حقق كذلك الأهداف التي وضعها المجتمع الدولي في ظل سياسة "**التعليم للجميع**" ، وسيكون قد حقق الغاية الأهم وهي رفد المجتمع بأجيال قادرة على الإنتاج المادي والفكري ومواكبة لتحديات العصر.

وللخروج من هذا الوضع لابد من ثورة في مناهج التعليم ، وتفعيل دور النشاطات اللاصفيّة والدروس التطبيقيّة، للحصول على ملاكات مسلحة بالعلوم العصريّة بما يتيح لها النهوض بالبلد واعماره.

إنّ مستقبل العراق هو مستقبل أطفاله، ومستقبل الأطفال يرتبط بتوفير البيئة الآمنة والصحيّة للتعلم وبناء الشخصيّة والتفكير الحر الانتقادي، والتسلح بالمعرفة ، والاستعداد لتحمل المسؤوليّة ، والعمل ، واحترام القانون ، والتنوع والاختلاف، والتعاون والتضامن مع الآخرين من أجل تحقيق شعار "**المدرسة لكل فرد**."

(٤٤) . المصدر السابق نفسه ، ص١٥٦.

مصادر البحث

أولًا– الوثائق العراقيّة غير المنشورة :–

١. د.ك.و ،الوحدة الوثائقيّة، وزارة العدليّة، مجموعة القوانين والأنظمة (قانون المعارف رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٠م).

٢. د.ك.و ، الوحدة الوثائقيّة ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/١٩٠٢ ، الأنظمة والقوانين ، ١٩٣٨/١/١- ١٩٤٢/٣/١٨م.

ثانيًا–الرسائل الجامعيّة :–

١. الآثار الاجتماعيّة للحرب العالميّة الثانيّة على العراق ١٩٣٩-١٩٤٥م، رشا هشام جميل العاني، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كليّة التربيّة – ابن رشد،١٩٩٩م) .

٢. تطور التعليم في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ دراسة تاريخيّة، صالح محمد حاتم عبدالله ، أطروحة دكتوراه،(جامعة بغداد: كليّة الآداب ،١٩٩٤م).

٣. التعليم في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥ دراسة تاريخيّة، غازي دحام فهد المرسومي ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة بغداد: كليّة الآداب،١٩٨٦م).

ثالثًا: الكتب والموسوعات العربيّة المطبوعة :–

١.تاريخ التربيّة والتعليم في العراق وأثره في الجانب السياسي ١٥٣٤-٢٠١١م ، أحمد جودة ، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع ، ج١،(٢٠١٢م ، بغداد).

٢.مستقبل المدرسة ومدرسة المستقبل ، بديع محمود مبارك ، (٢٠٠٩م ، بغداد).

٣.التعليم في العراق ، بيت الحكمة ، قسم الدراسات الاجتماعيّة ، ط١ ، (٢٠١١م، بغداد).

٤.التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٨م ، جميل موسى النجار ، دار الشؤون الثقافيّة العامة ،(٢٠٠١م، بغداد) .

٥.دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر ، صباح مهدي رميض ،دار الثقافة والنشر الكرديّة،(٢٠١٤م، بغداد).

٦.موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين – العهد العثماني الأول ، عباس العزاوي المحامي ، ج٤ ، ج٦، (١٩٥٣م ، قم) .

٧.العراق من الاحتلال الى الاستقلال، عبد الرحمن البزاز ، (مطبعة العاني، ١٩٦٧م، بغداد).

٨.تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١- ١٩٣٢، عبدالرزاق الهلالي ، دار الشؤون الثقافيّة العامة ، (٢٠٠٠م ، بغداد).

٩.المدارس اليهوديّة والإيرانيّة في العراق ، فاضل البراك، (دار الرشيد ، ١٩٨٤م ، بغداد) .

١٠.التربيّة والتعليم ، محمد حسين الزبيدي ، بحث منشور في موسوعة حضارة العراق، دار الحريّة للطباعة والنشر ،ج١٢،(١٩٨٥م ، بغداد).

١١. تطور البحث التربوي من أجل التخطيط للتعليم الابتدائي في العراق خلال الفترة ١٩٢٢-١٩٧٢م، محمد سعيد ابو طالب ، دار الكتب ، (د.م ، ١٩٧٤م) .

١٢.العراق في عهد مدحت باشا ١٢٨٦-١٢٨٩هـ /١٨٦٩-١٨٧٢م ، محمد عصفور سلمان ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ،(٢٠١٠، القاهرة).

١٣. نحو استراتيجيّة جديدة للتعليم في العراق ، مسارع الراوي، (مطبعة التقدم، ١٩٧٤م، القاهرة) .

١٤. التعليم والتنميّة الاقتصاديّة ، مصدق جميل ،(دار الرشيد ،١٩٨١م ، بغداد) .

رابعًا:– البحوث المنشورة

١. تطور التعليم في العراق، باسمة علوان حسين وفؤاد توما ، مجلة دراسات تربويّة ، العدد السادس ، (٢٠٠٩م، بغداد) .

خامسًا: الدوريات (المجلات) :

١.مجلة دراسات تربويّة ، العدد السادس ،(٢٠٠٩م، بغداد) .

سادسًا:– المواقع الإلكترونيّة على الشبكة الدوليّة للمعلومات (الإنترنيت)

١. رؤية مستقبلية للتعليم في العراق ، سنان محمد ، موسوعة الرشيد ، اضيف بتأريخ (٢٩/ ٣/ ٢٠١١م) . ينظر الموقع الالكتروني: http://www1.umn.edu/humanrts/arabic

٢. المركز الوثائقي والمعلوماتي ، ملف تخصصي : التعليم في العراق ، شبكة النبأ المعلوماتية . ينظر الموقع الإلكتروني: https://annabaa.org/arabic/education/15379

٣. التعليم في العراق المشاكل والحلول ، حسين علي الحمداني. ينظر الموقع الإلكتروني :

https://www.iasj. net/iasj?func=fulltext&aId=55668

٤. المؤسسة التعليميّة ودورها في نشر الثقافة ، مقال منشور على موقع مركز العراق للدراسات . ينظر الموقع الإلكتروني :https://www.iraq

٥.ينظر ا:لموقع الرسمي لمجلس القضاء الأعلى العراقي: https://www.hjc.iq/view.77